حتى لا تكون مصر.. سوقا للسلع منتهية الصلاحية!

تكشف مؤشرات البنك (المركزى) المصرى الصادرة مؤخرا عن ارتفاع واردات السلع الاستثمارية خلال العام الماضى ٢٠٠٤-٢٠٠٥ إلى ٤ مليارات و٨٩٤ مليون دولار بعد أن كانت فى العام السابق ٣ مليارات و ٥٠٦ ملايين دولار بالإضافة إلى ارتفاع واردات السلع الاستثمارية خلال الربع الثانى من العام الحالى ٢٠٠٥-٢٠٠٦ إلى مليار و٧١٠ ملايين دولار عنه فى نفس الفترة منها من العام المالى السابق حيث كانت مليارا و٢٦٨ مليون دولار.

وهذه السلع والمعدات تتضمن أجزاء ولوازم السيارات وقطع غيارها، ومحركات ومولدات كهربائية وأجهزة بصريات وأدوات تصوير سينمائى، وأجهزة وأدوات للطب والجراحة ولوازمها.

خبراء الاقتصاد أكدوا أن السبب فى عدم الاستفادة من هذه الواردات للسلع الاستثمارية يرجع إلى عدم جودتها وعدم وجود شركات متخصصة ذات تكنولوجيا متقدمة تقدم بالاستفادة من هذه الواردات لتصنيع السلع والمعدات والأجهزة وفقا للمواصفات العالمية المطلوبة.

ويوضح الخبير الصناعى د.م نادر رياض رئيس مجلس الأعمال المصرى-الألمانى ورئيس لجنة البحوث والتطوير ونقل التكنولوجيا باتحاد الصناعات المصرية أن هناك ثلاثة عناصر أساسية لابد من الانتباه إليها فى عملية إنتاج أو استيراد معدات التصنيع الضخمة، وهى توفير عنصر الوقت عن طريق رفع الإنتاجة وهو الأمر الذى يمثل ثلث خطة التطور للمنظومة الصناعية والعنصر الثانى هو توفير المهدر فى الطاقة سواء كانت كهربائية أو حرارية أو مياها مستخدمة للتبريد وخلافه فى الأغراض الصناعية.

أما العنصر الثالث فهو توفير الفاقد من الخامات المستوردة.

ويؤكد رئيس لجنة البحوث ونقل التكنولوجيا على أن التقدم التكنولوجي فى وسائل الإنتاج الصناعى الضخم ضرورة يفرضها التحديث، وعلى الصناعة المصرية أن تأخذ به مختارة قبل أن يفرض عليها وأن معركة اليوم والغد هى مواجهة ملف المهدر فى الصناعة والإنتاج.

ويشير د. رياض إلى أن هناك محاور أساسية للنهوض بالصناعة المصرية واستخدامها للسلع الاستثمارية فى القطاعات الصناعية المختلفة، وهى وجود آلية لتمويل استيراد الآلات والأجهزة والمعدات والماكينات عن طريق توفير نظام (التأجير التمويلى) والذى نجحت دول كثيرة متقدمة فى تطبيقه، بالإضافة إلى تحمس القطاع المصرفى للمشاركة فى التنمية والنهضة الصناعية، إلى جانب وجود دور استراتيجى مهم لبنكى التنمية الصناعية وبنك العمال لتمويل هذا القطاع الضخم.

أما المحور الثانى فهو الجودة وتفعيل دور أجهزة المواصفات القياسية للوصول بمنظومة المواصفات المصرية إلى المستوى العالمى، مما يتيح للمنتجات المصرية فرصا تصديرية مؤكدة، أما المحور الثالث فهو الاهتمام بالبحوث والتطوير ونقل التكنولوجيا فى مصانعنا وضرورة تفعيل التعاون الأوروبى بدوله المختلفة فى مجال الإنتاج الصناعى وتوفير الآلات والمعدات للمصانع والورش التى تقوم بتصنيعها.

ومن جانبه يرى د. يسرى طاحون رئيس قسم الاقتصاد بتجارة طنطا أن هناك ٤ محاذير يجب الانتباه إليها لإنتاج الصناعات المصرية الضخمة والتى تعتمد على السلع الاستثمارية المستوردة هى ألا تكون هذه السلع مستوردة سيئة الإنتاج أو منتهية الصلاحية، كما يجب ألا تكون هذه السلع غير تنافسية مع المنتجات العالمية. وألا تكون وسيلة لاستنزاف الموارد من العملات الأجنبية عن طريق صيانتها وإصلاحها.

أما التحذير الأخير فهو ألا يشوب عملية استيراد هذه السلع أى فساد أو غش.

ويوضح رئيس قسم الاقتصاد بطنطا أن تأخرنا فى إنتاج السلع والمنتجات الصناعية الضخمة يرجع إلى عدم وجود شركات متخصصة فى استيراد السلع الاستثمارية المطلوبة وذات الجودة العالية، فكل ما يحدث حاليا للأسف يتم من خلال عمليات فردية واجتهادات شخصية، مؤكدا أن البيئة الاقتصادية المصرية الحالية والمستقبلية غير مؤهلة لإنتاج هذه السلع الاستثمارية، وذلك بسبب عدم وجود سياسات اقتصادية واضحة.

وينصح د. طاحون بأنه لابد من جذب الاستثمارات الأجنبية لكى تأتى لإنتاج هذه السلع الاستثمارية داخل مصر ونستفيد منها فى إنتاج سلع ضخمة مازلنا نقوم بتجميعها حتى الآن مثل السيارات وأجهزة التليفزيون والتليفون وغيرها..

بالإضافة إلى ضرورة إعطاء هذه الاستثمارات الأجنبية وشركاتها كافة المميزات والتسهيلات.